



الالتزام، سلطة القانون، والحكمة الجيدة "ما تستوجب الحكمة":

تفعيل القانون من أجل تنمية مستدامة

ترجمة محمد رضى دردر Mohamed Rida Derder

للفصل الأول من كتاب:

MAKING LAW WORK :

Environnemental Compliance and Sustainable Development

داروود زالكي ، دونالد كانيارو ، إيغا كروزيكوفا

Durwood Zaelke, Donald Kaniaru , Eva Kruzikova

« لأن الحقيقة الإنسانية محصورة في المكان والزمان... يتطلب المنطق طوعية التعاون في نظام إجباري». "هارت"، (مفهوم القانون).

U مقدمة:

بما أننا مواجهون بالتغيرات المناخية والتهديدات البيئية الأخرى، بالإضافة إلى الفقر المستمر للملايين من سكان الأرض، فإن الحكمة تستوجب أن تتحسن الطريقة التي يعمل بها القانون من أجل تنمية مستدامة. يجب أن يقوى القانون وأن يضمن الإلتزام حتى يمكن الوصول إلى هذا الهدف السامي للمجتمع.

فالتحديات إذن صعبة؛ مليارين نسمة تعيش بما يساوي دولارين في اليوم أو أقل، في الحين الذي تشتت الملايين في الاستهلاك، كما يشجع ملايين آخرين للإلتحاق بهذا المستوى الاستهلاكي. هذا في الوقت الذي تخضع فيه الأنظمة البيئية إلى ضغوطات كبيرة على الصعيد العالمي، الجهوي والمحلي من خلال خوارج (externalities) العولمة والاستمرار في التزايد السكاني.

عدد من العلماء يترقبون أننا سنواجه انعكاسات خطيرة من المحتمل أن تكون كارثية وقد يصعب و يطول إصلاحها. إن النجاح في مواجهة صعوبات التنمية المستدامة المعقدة والمترابطة يتطلب تصميم ووضع أنظمة حكامه مناسبة والتي يجب أن تبني بدورها على أسس الحكامة الجيدة، دولة القانون، والالتزام. ونلاحظ اليوم أن بعض الدول التي تتوفر على هذه الأسس تشتغل على تقويتها أما الدول التي لا تتوفر عليها فقد بدأت في بناءها وتطويرها.

لكل مجتمع ميكانيزمات عديدة للحكامه ولكن يبقى أهمها القانون الرسمي (شكلي أو غير الشكلي)، فالقانون هو هندسة المجتمع لتحقيق أهدافه وأطماحه المشتركة والتي تتضمن التنمية المستدامة.

«لأن القانون يسمح للمجتمع أن يختار مستقبله، فهو مصنوع دائما في الماضي من أجل تطبيقه في الحاضر حتى يأخذ المجتمع شكلا ما في المستقبل. القانون إذن ينقل الفكرة المستقبلية للمجتمع من الماضي إلى المستقبل... مثلا، قانون تدبير البيئة... يقيد سلوك الذين يخططون مشاريع صناعية جديدة، سلوك الذين يريدون رد الفعل، وسلوك الذين لهم سلطة الترخيص، المنع، وتغيير المقترحات...

فالطريقة التي يعمل بها القانون تتجلى في تمثيل، بشكل خاص، المصالح المشتركة للمجتمع ككل ثم تفريق هذه المصلحة المشتركة بربطها بالسلوك الدقيق الخاص بأعضاء المجتمع. والنتيجة أنه بالالتزام أفراد المجتمع بالقانون عند اتخاذ القرارات ذات المصلحة الفردية، يخدمون حثما المصلحة العامة... إذن بالالتزام بالقانون نكون فاعلين في خلق المستقبل الذي اختاره المجتمع... فإلى الذين يعانون ماديا وروحيا من عيوب العالم الإنساني كما هو كائن، القانون يضمن عالم أفضل وأحسن» «فيلاب ألوط».

هذا المقال يدفع إلى حوار حول الإلتزام في إطار شاسع لدولة القانون والحكمة الجيدة المطلوبين لتحقيق التنمية المستدامة، فهو يجادل من خلال منطوق صريح وغير معقد يعتمد على أن: التنمية المستدامة تعتمد على الحكامة الجيدة، والتي تعتمد بدورها على دولة القانون وهذا الأخير كذلك يعتمد على الإلتزام الفعال. ولا يمكن الاعتماد فقط على عنصر واحد من هذه العناصر ولكن هذه العناصر مجموعة تشكل قوة موحدة ضرورية من أجل البقاء وتحقيق تنمية مستدامة. كما يفهم من هذا المقال أيضا أن دور الإلتزام في هذه المعادلة غالبا مالا يكن له التقدير الكافي، لذلك فالمقال يؤكد على وجوب تقوية الإلتزام حتى يمكن لدولة القانون والحكمة الجيدة أن تنجح في تخطي تحديات التنمية المستدامة وضمان -من خلال إمكانيات الحاضر- المستقبل الذي نريده كمجتمع.

I- تحديات التنمية المستدامة: تصاعد الإحساس بالاستعجال.

تواجه الإنسانية تحديات لم يسبق أن واجهتها من قبل. خلال 70 سنة الماضية، تزايد عدد سكان العالم بثلاثة أضعاف ليصل إلى 6 ملايين نسمة ومن المرتقب أن يصل إلى حوالي 9 ملايين نسمة بحلول سنة 2050. وقد أثر الإنسان على الأرض تأثيرا كبيرا ومتسارعا خلال القرون الثلاثة الماضية، حتى أصبح اليوم قوة مهيمنة أدت إلى تسمية هذه الحقبة بحقبة "أنثروبوسين" (Anthropocene) لأنها الفترة الجيولوجية الوحيدة في التاريخ التي يهيمن فيها الإنسان. هذه الهيمنة البشرية لها انعكاسات كبيرة، إذ تصاعدت عدد المخاطر البيئية مثل التغيرات المناخية، ندرة الماء، ضياع التنوع البيولوجي.

في الحين الذي تتزايد فيه عدد الساكنة البشرية -مما يعني الزيادة في استغلال موارد الأرض- فإن اقتسام منافعها يبقى غير عادل. فقد توسعت الأنشطة الاقتصادية خلال

السنوات الأخيرة مما أدى إلى الزيادة في إغناء وتوفير عيش أفضل للعديد من أفراد المجتمع البشري، لكن 1/5 سكان العالم لازال يعيش داخل فقر مدقع بدخل لا يتعدى دولارا واحدا في اليوم، وتقريبا 1/2 سكان العالم بأقل من دولارين في اليوم، وأكثر من مليار ونصف نسمة مرتقب أن تسكن أحياء الصفيح بحلول سنة 2020، وأكثر من مليار نسمة سيعانون من سوء التغذية.

مواجهون بهذه التحديات المتصاعدة، أصبح مشكلنا الأساسي هو كيف يمكننا تدبير علاقتنا فيما بيننا وبيننا وبين كوكبنا؟. فالتوجه نحو التنمية المستدامة يفرض التغيير في السلوك الإنساني من أجل مواجهة التحديات البيئية الكبرى العالمية -من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي- في الوقت الذي يجب فيه ضمان الاحتياجات الأولية للناس في الحاضر وفي المستقبل.

فهدفنا من خلال هذه الكتابة، هو تفحص هذه الإشكاليات وليس الإسهاب في التهديدات أو الاحتفال بالنجاحات، ولكن الاعتراف بمدى التحديات التي نواجهها كمجتمعات. فإننا نؤمن أن الإنسانية يمكن أن ترتفع إلى مستوى مواجهة هذه التحديات ولكن بمجهودات منظمة ومدروسة من أجل بناء الثقة والزعامة، والقوانين والمؤسسات اللازمة لتغيير المجرى.

1U- مواجهة التحديات البيئية العالمية:

تتضمن لائحة قصيرة من المشاكل البيئية العالمية والجهوية، ضياع فصائل الكائنات الحية والتنوع البيولوجي، المواد الكيماوية السامة والمخلفات الخطيرة، إنهاك طبقة الأوزون، تلوث الهواء العبر حدودي التغيرات المناخية.

مثل هذه المشاكل نتجت عن سلوكيات إنسانية -البعض غير متعمد أما الغالبية فهي قصدا- فشطط بعض الأفراد والجماعات والدول في الاستهلاك، بسبب الكثير من هذه المشاكل، هذا مع العلم أن الدول التي لا تستهلك الكثير تتسابق لكي تلتحق بالدول المستهلكة.

وتعتبر التغيرات المناخية من أهم ضغوطات التحديات العالمية. وهي تمثل المشاكل الناتجة عن هيمنة الإنسان على العالم الطبيعي. حيث أن بنوا الإنسان يخاطرون بتجارب لا مثيل لها في الغلاف الجوي للأرض. فأوكسيد الكربون مركز في الجو بنسبة تعلق 30% المستوى الذي كان عليه في فترة ما قبل الثورة الصناعية. وهكذا خلال مائة سنة الماضية، إرتفع معدل الحرارة العالمي بطريقة ملحوظة حيث اعتبر

عقد التسعينات أسخن عقد مسجل كما أن سنة 2003 اعتبرت ثالث أسخن سنة مسجلة -من بعد 1998 و2002 - وهي السنة السابعة والعشرين على التوالي التي يفوق فيها معدل الحرارة العالمي المعدل التاريخي.

هناك أمثلة كثيرة لتأثيرات التغير المناخي والتي تثير الانتباه، فالمحيط الجليدي يتقلص بحوالي 10% سنويا حيث ذابت مليار متر مربع لحد الآن. وارتفع مستوى سطح البحر خلال القرن 20 بسرعة 10 أضعاف عما كانت عليه خلال 3000 سنة قبل. فارتفاع درجة الحرارة خلق ارتفاع في مدى حدة الظواهر المناخية القسوى. وينتظر أن يرتفع معدل درجة الحرارة بـ2,5 إلى 10,4 درجة فهرنهايتية، مع العلم أن العصور الجليدية انتهت بتغير حراري لا يفوق 9 درجات وذلك قبل 14000 سنة. كما أن ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد بإغراق المجتمعات الساحلية، تملح المياه الحلوة، ترحيل ملايين السكان وتخريب ممتلكاتهم، تعطيل الممارسة الفلاحية، وخلق مجاعة لم يسبق لها مثيل. فالأضرار إذن ستكون عظيمة بالنسبة للصحة العامة والاقتصاد العالمي.

خلال العقود الأخيرة، ارتفع معدل درجة الحرارة السنوي بالقطب الشمالي بنسبة تضاعف مستوى درجات الحرارة العالمي، مع العلم أن في بعض المناطق ارتفع بنسبة ما بين 5 إلى 10 مرات المعدل العالمي. مما سيؤدي إلى ذوبان نصف المحيط الجليدي الصيفي بالقطب الشمالي بحلول 2100 هذا بالإضافة إلى أجزاء من الطبقة الجليدية بـ"كرين لاند". وبما أنه يرتقب أن ترتفع درجة الحرارة إلى 4 حتى 7 درجات مئوية بحلول 2100 فإن التغير المناخي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى البحر والرفع من خطورة شبح مباحثة ظواهر تغيرات المناخ. كما أنه يجب التذكير أن هذه الارتقابات تبقى جد متفائلة. فعندما نعلم أن درجة الحرارة بـ"الاسكا" خلال يونيو، يوليو و غشت 2004 ارتفعت بنسبة تعلق 2,8 درجة مستوى درجة حرارة الفترة ما بين 1971 و2000 مما أدى إلى إطلاق الغازات الدفيئة، فأصبح بالتالي المناخ غريبا بالنسبة لسكان القطب الشمالي حيث فقدوا ثقتهم في البيئة.

وهذا الارتفاع الحراري التدريجي المرتقب خلال 100 سنة القادمة ليس إلا جزءا بسيطا فقط من المشكل، فالتغير المناخي ليس بمشكل خطي، فهو مشكل يتميز بالمباغثة، حيث أن ارتفاع بسيط في درجة الحرارة قد يؤدي فجأة إلى تحويل النظام المناخي إلى حالة جديدة "في رمشة عين" مع ما يحمل ذلك من إمكانيات حصول

عواقب كارثية. فحسب تقرير "الأكاديمية الوطنية للعلوم" المعنون بـ"حده التغيير المناخي: المفاجأة المحتومة" «إن الأدلة الموجودة تبين أن حده تغيير المناخ ليست فقط إمكانية ولكن قد تكون لها -مستقبلا- أثارا كبيرة على النظام الإيكولوجي وبالتالي المجتمعات». ففي الوقت الذي تغم عليه الشكوك حول التغيير السريع لظواهر التغيير المناخي، تؤكد الدراسات حول التغيير المناخي -منذ آخر عصر جليدي- أنه ستكون هناك فترات -غير معروفة- سيتحول فيها المناخ بحده لدرجة لا يمكن معالجتها.

2U- مواجهة التحديات البيئية المحلية:

بدأ يلاحظ بروز التحديات البيئية المحلية المستمرة والمتدهورة في العديد من الدول السائرة في طريق النمو، حيث الأنشطة الإنسانية تهدد الحاجات المائية المحلية، نوعية الهواء، وغيرها من المصادر الأخرى. فمثلا أكثر من مليار نسمة يفتقدون إلى الماء النقي، مليارين من السكان يعيشون في دول قليلة المصادر المائية وحيث الطلب على الماء سيتضاعف خلال العشرين سنة القادمة كنتيجة للنمو السكاني وتوسع الفلاحة المسقية وتزايد التنمية الصناعية. تقريبا 2,6 مليار نسمة -1/2 ساكنة العالم السائر في طريق النمو- تفتقد لأنظمة تصريف الماء الملائمة، مما يساهم في 900 مليون حالة أمراض الإسهال و200 مليون حالة سكييتوسومياسيس (schistosomiasis) وبيلازرزيا (bilharzia) و900 مليون حالة هوكوورم (Hookoworm) كل سنة. مليونان طفل يموتون سنويا بسبب هذه الأمراض. بالإضافة إلى أن الكوليرا، تفويد، باراتيفويد لازالت أيضا مستمرة في تهديد الساكنة البشرية.

كما أن 300 ألف إلى 700 ألف نسمة تموت سنويا في الدول السائرة في طريق النمو بسبب التلوث الهوائي الذي يصل في بعض المناطق الحضرية إلى خطورة يكون فيها التنفس شبيه الضرر بتدخين علبتين من السجائر يوميا. أما التلوث الهوائي الداخلي (داخل المباني) من خلال الرصاص والجزيئات الأخرى لازال يسبب الأمراض ويقتل العديد في الدول السائرة في طريق النمو.

مصادر أخرى تخضع أيضا لضغوطات كبيرة، فمثلا انجراف التربة والتصحر لازالا يستهلكان الأراضي المشجرة في اطار عملية متضررة من التغيير المناخي كذلك. فقد غير الإنسان 30 إلى 50% من الأراضي واستغل 50% من المياه الحلوة

وأزال 90% من الأسماك الكبيرة بالبحار. كما استنفد الإنسان 23% من المراعي، والأراضي الزراعية والغابات بالإضافة إلى 54% من الأراضي العشبية منذ الخمسينات من القرن الماضي. فالعديد من المناطق فقدت إنتاجياتها، كما أن 1/5 الغابات الاستوائية قد ضاع منذ 1960، بالإضافة إلى أن 58% من الصخور المرجانية و34% من الأنواع السمكية مهدد بالأنشطة البشرية.

هذه التحديات تكتسي أهمية كبرى في الدول النامية والسائرة في طريق النمو، فرغم أن النوعية البيئية تحسنت في دول منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) يبقى هذا التحسن غير شامل، كما أن مسألة الإلتزام لازالت تشكل مشكلا مستمرا، فعدم الإلتزام المتعمد أو الناتج عن عدم توفر الإمكانيات لازال يشكلان تحديا كبيرا خصوصا داخل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

3U- تحقيق الحاجيات الأولية:

من اجل مواجهة هذه المشاكل البيئية، يستوجب توفير الحاجيات الأولية للإنسان في كل الدول وتشجيع تنمية عادلة(الوعد الغير موفى لغالبية دول العالم). ففي الفترة ما بين 1980 و2000، تزايدت المداخل بالدول السائرة في طريق النمو كما إنخفض عدد موتى الأطفال بنسبة النصف إلا أن الفوارق الطبقيّة تزايدت مما أنتج فوارق في الإستهلاك. كما أن 20% من سكان الأرض يمثلون 86% من مجموع الإستهلاك الفردي، فهم يستهلكون 58% من طاقة العالم، 45% من اللحوم والأسماك، 84% من الورق، ويملكون 87% من السيارات، 74% من الهواتف، وعلى العكس من ذلك، فإن 20% من فقراء العالم يستهلكون أقل من 5% من الموارد والخدمات.

وتقدم الأمم المتحدة في "أهداف الألفية للتنمية" مجموعة من الأهداف والغايات لمعالجة مسألة الفقر، حقوق الإنسان، التربية، البيئة، العدالة الاجتماعية، وغيرها... هذه الأهداف تتوخى إزالة 500 مليون نسمة من الفقر المدقع بحلول سنة 2015، إغاثة 300 مليون نسمة من المجاعة، توفير الماء الصالح للشرب من أجل 350 مليون نسمة، وتوفير ظروف صحية لتصريف الماء لفائدة 650 مليون نسمة. لحد الآن، حصل تقدم يختلف باختلاف الدول، فبعض الدول سائرة نحو تحقيق بعض هذه الأهداف التنموية بحلول 2015، لكن مشاكل مثل داء المناعة والملاريا مرفوقة بالتدهور البيئي وسوء التغذية لازال يحد من مجهودات دول جنوب الصحراء.. بالإضافة إلى أن التغيرات المناخية ستزيد من حدة هذه الوضعية علما بإمكانية قصوة

وتكرار الظواهر المناخية مثل الجفاف والفيضانات مع العلم أن إرتفاع درجة الحرارة سيؤدي إلى إنتشار بعض الأمراض. كما يجب التذكير أن العديد من الدول لم تتمكن اليوم من تحقيق الأهداف التي رسمتها لسنة 2005 في مجال التساوي الجنسي في التعليم الابتدائي والثانوي.

إن تكاليف تحقيق العديد من "أهداف الألفية للتنمية" ليست مستحيلة. فعلى العموم يكفي أن تساهم الدول المتقدمة بـ 25 مليار دولار سنويا (1/1000 من مداخلها السنوية) للوصول إلى غالبية الأهداف التنموية. وهكذا فإن الدول الغنية تستطيع أن تنقذ 8 مليون من سكان الدول الأكثر فقرا أغلبهم أطفال يموتون قبل سن الخامسة من العمر.

غالبا ما يعتقد أن تدبير البيئة يجري عكس مجرى التنمية، إلا أنه بدأ يتضح أن المحافظة على البيئة أصبحت أساسا للتنمية وللصحة العامة. فمن المستحيل مثلا تحقيق هدف توفير الماء النقي للسكان بدون ضمان الإلتزام بالقوانين المصممة لحماية الموارد المائية من التلوث. كما أنه بدون ماء نظيف لا يمكن للتنمية أن تستمر.

لتحقيق أهداف التنمية المتعلقة بالفقر، المجاعة، الماء، التنمية المستدامة، وغيرها ينبغي أن تبدل مجهودات حكيمة لتدبير الموارد الطبيعية. فعلىنا كمجتمعات أن ننتج منافع اقتصادية دون الخلل بنظام الحياة الأرضي أو تخريب التنوع الثقافي. كما يجب علينا أن نقضي على الفقر دون أن نخل بالأنظمة البيئية. لذلك فإن موازنة هذه الاهداف وتحقيق الحاجيات الأولية يستوجب دولة القانون، الحكامة الجيدة، بالإضافة إلى الإهتمام بضمان الإلتزام وإلزام فعال.

III- دور الحكامة في التنمية المستدامة:

التعرض للتحديات المذكورة يستلزم حكمة أكثر نجاعة، فقد تكرر الاعتراف بضرورة تطوير الحكامة للتصدي إلى التحديات البيئية وتشجيع التنمية المستدامة في مختلف الملتقيات الدولية بما في ذلك القمة العالمية للتنمية المستدامة وقمة الألفية للأمم المتحدة. غير أن فهم أنظمة الحكامة اللازم للتنمية المستدامة بطيء مقارنة بما يتوارد في الخطابات.

إن تصميم أنظمة حكمة ناجعة وفعالة معقد وما يزيده تعقيدا هو الطبيعة المتغيرة للتحديات التي يجب معالجتها. فبعض التهديدات كالتغير المناخي تبين أنها مختلفة

عن المشاكل الكلاسيكية المعتادة مما ينتج تحديات جديدة للطريقة التي نسير وندير بها. فغالبيتها المشاكل الجديدة لها نطاق عالمي وتعكس أنواع جديدة من الترابط، كما تعكس مستوى الإستهلاك البشري الذي يعتبر كبيراً بالنسبة إلى قدرة الأنظمة البيولوجية والجيوفيزيائية. فنحن اليوم في مرحلة نتجاوز فيها أو قريباً أن نتجاوز فيها حدود الأنظمة البيئية -بدأ هامش السلامة يختفي بسرعة-. ومما يؤكد ترابط هذه التحديات نذكر أن انفتاح السوق العالمية، مثلاً، أدى إلى أنه عندما يراد القضاء على الفقر في دولة معينة ما، يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يجري في سياسة التجارة بدولة أخرى. فهذه المشاكل إذن، ليست خطية حيث أن مثلاً الزيادة في نسبة بسيطة من التلوث قد تؤدي إلى تغيرات جذرية شبيهة بالخطوة الأخيرة التي تسبق السقوط من الجرف. كما أنه تبلورت مشاكل جديدة داخل ظرفيات متنوعة فمنها ما يتطور بسرعة فائقة مقارنة بالبطء الذي تتميز به هندسة الإستجابة التديبيرية الفعالة. كما أن غالبية المشاكل العالمية والعلاقات التي تربطها تشكل مستوى جديد من التعقد والشك اللذان يتطلبان آليات وأنظمة علمية معقدة جديدة للفهم، التخفيف، والتجنب مما يعقد طريقة تصميم ووضع طرق الاستجابة بما في ذلك الحكامة والقانون.

فاليوم، يحتم علينا بدل مجهودات حكيمة في التدبير والبحث عن طرق جديدة لمعالجة وتقييم هذه المشاكل، حيث أصبحت تحديات التنمية المستدامة بما يشمل ذلك من مشاكل بيئية يرجعها الملاحظون إلى العلاقة ما بين نظامين معقدين: نظامنا الإجماعي ونظام الأرض. فالأنظمة الإجماعية -العلاقات ما بين الناس والجماعات والبشرية جمعاء- تلعب اليوم دوراً مهيمناً على التغيرات الحاصلة داخل العالم الطبيعي. غالباً ما ندرس هذه الأنظمة بطريقة منفصلة حيث نستعمل العلوم الطبيعية لدراسة أنظمة الأرض، والعلوم الاجتماعية لدراسة الأنظمة الإجماعية بما في ذلك من قانون، علوم سياسية، سوسولوجيا، أنتربولوجيا، وتسيير الإدارة العامة، وغيرها... (يعتبر دراسة التغير المناخي وضياع التنوع البيولوجي خير دليل على المفارقة ما بين النموذج الاقتصادي والنموذج البيئي) فهذه المواضيع يجب أن تربط بطريقة منظمة من خلال مقارنة تجمع بين مختلف هذه الأنظمة المعقدة والمتراطة، وبين ما هو نظري وما هو عملي إذا أردنا أن نفهم هذه الأنظمة وبالتالي تصميم أنظمة حكامة ناجعة تستطيع أن ترشد العلاقات داخل الأنظمة الاجتماعية وبينها وبين العالم الطبيعي.

كما يجب أن تستثمر مجهودات في تعميق فهمنا لدور أنظمة الحكامة في فرز أو مواجهة التحديات وتوجيه المجتمع الإنساني نحو الأهداف المشتركة، بما في ذلك التنمية المستدامة عبر المؤسسات الإجتماعية -تحتزم "قوانين اللعبة"- التي تفض النزاعات وتسهل التعاون وتعطي لكل منا دوره وترشدنا في علاقاتنا مع الآخر. فالحكامة لا تتطلب كيان مادي كما أنها لا تتكون بالضرورة من أنظمة لها علاقة مع الحكومات وسلطاتها العامة (أو ما يوصف بالفاعلين) مثل وزارات البيئة، ولكن يمكن للحكامة أن تتجسد في إطار علاقات إجتماعية داخل مجال أوسع يضم العديد من الفاعلين. وهكذا يمكن لبعض الجماعات توفير الحكامة بدون تشكيل حكومة مثلما تفعله الدول داخل المجتمع الدولي عندما تخلق الاتفاقات الدولية. فالقوى التي تغير السلوك الإنساني، إذن، هي التي يمكنها أن تكون أدوات للحكامة وتوجد أمثلة كثيرة للأنظمة الاجتماعية الغير حكومية التي نجحت في تدبير مواردها المحلية المشتركة؛ حيث يكون النظام الاجتماعي في العديد من الحالات مبني على قواعد اجتماعية مشتركة تتمثل في معتقدات وقيم مؤثرة في سلوك الإنسان من خلال إحساس داخلي بالواجب اتجاه فعل ما، وبالتالي فإن انتهاك هذه القواعد قد ينتج إحساس بالذنب والعار أو على العكس من ذلك فقد ينتج الإمتثال لهذه القواعد الإحساس بالإفتخار والتقدير. وقد يكون لهذه القواعد دور خارجي عبر الدفع بوضع العقوبات الإجتماعية في حالة الإنتهاك أو المكافئة في حالة الإمتثال. فالقواعد إذن تؤثر على سلوك الإنسان من خلال التأثير على إختياراته. فمن بين المسائل التي تفسر على الأقل لماذا يحترم الإنسان بعض القواعد رغم أنها لا تتماشى مع مصالحهم الاقتصادية الخاصة، التخوف من عواقب انتهاك القواعد الداخلية والخارجية. وقد درس ذلك في إطار "اقتصاديات السلوك" الحامل لجائزة نوبل "دانيال كاهنهن" و"أموس تفرسكي" وآخرون.

إن دراسات القواعد توفر طرق وأدوات جديدة لمعالجة مسألة الإلتزام أو عدمه في إطار ما وراء افتراض حساب الفاعل المنطقي. فنظريات القواعد الاجتماعية تأخذ محل اهتمام كبير لدى الباحثين في القانون والاقتصاد والسوسيولوجيا وعلم النفس السلوكي، وغيرها وذلك حتى يستحسن فهم السلوك الإنساني وآثار القانون عليه.

مبدئياً، خلقت الحكامة كنتيجة لاعتراف الأفراد بعلاقاتهم المترابطة وبأن أفعال شخص واحد قد تؤثر على الآخر والتخوف من أن نمو هذه العلاقات قد يؤدي إلى

خلق نزاعات خاصة عندما يلاحظ بعض أفراد المجتمع أن مجهودات البعض لتحقيق أهدافهم يتعارض مع مجهودات الآخرين لتحقيق أهداف مخالفة. وهكذا فإن النزاع في هذا العالم المترابط قد يؤدي إلى خسائر لدى كل الأطراف أو إلى عدم القدرة على الحصول على منافع مشتركة نظرا لعدم وجود التعاون. وهذا ما يمثل الإشكالية الفعلية الجماعية الكلاسيكية. لكن هذه العلاقات المترابطة قد تكون أساس التعاون عندما تلاحظ المجموعات أن فرص تحسن نمط عيش المجموعة تتشكل في تنسيق سلوكياتهم.

إن الحكامة المبنية على القانون، القواعد الاجتماعية، وغيرها من الميكانيزمات التي تراقب سلوك الإنسان، تشكل لبنة الحضارة. إنها منتوج للمجتمع، فهي تعتبر القانون –القانون الرسمي والغير الرسمي- والحكومة والمنظمات والمسار السياسي عناصر هامة وأساسية، كما أنها تضم أيضا بعض "قواعد اللعبة" التي أنتجتها العائلة، التربوية، الثقافة، الدين وغيرها من المؤسسات التي تشكل قيمنا وترسد سلوكنا. فبعض الميكانيزمات، مثل القانون، تعتبر على العموم المنتوج الرسمي للتصميم الإنساني الأكثر وعيا على العكس من غيره من العناصر الأخرى.

وبصفة عامة، ينظر إلى الحكامة كعملية معقدة تتفاعل فيها مجموعة من العوامل وتبقى الحكومات مركزا لها كما هو الحال بالنسبة للقانون. وبما أن الحكومات مقيدة بالميزانيات، فإنه يجب أن نجد الطريق الذي تقل فيه العوائق حتى نتمكن من الوصول إلى الأهداف البيئية والتنمية المستدامة. فالنطاق الأوسع للمؤسسات الاجتماعية قادر على القيام بهذا الدور وبالتالي توفير حكامه غير مكلفة للحكومات. السؤال إذن، ليس هو من الأفضل؟ الحكومة أم الميكانيزمات الأخرى للحكامه؟ ولكن

كيف يمكن للفاعلين العمل جماعة في أحسن الظروف لتحقيق الأهداف المختارة؟ توفر نظرية "المؤسسية الجديدة" والنظام إطارا هاما للعمل، كما توفر أدوات ورؤية واضحة للأهداف ونظام معلوماتي مختبري.

في عالم يتزايد فيه ترابط العلاقات فيما بين الناس وفيما بين الشعوب –ومع الطبيعة- يجب على المقاربات الجديدة للحكامه أن تتطور في بعدها المحلي والجهوي والعالمي. وسيكون لتقوية القانون دورا مركزيا في دعم مجهودات تجنب النزاعات وضمان التعاون لمواجهة المشاكل المعقدة للتنمية المستدامة، وفي نفس الوقت، يجب تقوية الميكانيزمات القانونية الموجودة وضمان الإلتزام بها، وهذا يتطلب تقوية أسس

دولة القانون، الحكامة الجيدة، و العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية وأنظمة القانون الوطني التي تضعهم حيز التنفيذ، بالإضافة إلى القانون الوطني. كما يستوجب تحسين أدوات تشخيص أسباب عدم إلتزام الأشخاص والشركات بالقانون الوطني حتى يمكن تجميع الجهود الناجعة والفعالة للإلتزام، بما في ذلك من استراتيجيات التكوين وبناء القدرات خاصة لدى الدول الضعيفة والشركات المتوسطة والصغيرة. كما يستوجب كذلك تقوية القواعد الإجتماعية المكملة للقانون.

IV- الحكامة الجيدة ودولة القانون:

في الوقت الذي تتشكل فيه مقاربات جديدة للحكامة وتصمم فيه آليات للتحليل، تقوم اليوم، المؤسسات الدولية ووكالات التعاون بمجهودات عملية لتقوية الحكامة الجيدة ودولة القانون من أجل تحقيق أهدافها بما في ذلك التنمية المستدامة. ورغم أن مصطلح التنمية المستدامة أعطي له معاني عديدة من طرف العديد من المنظمات، فعموما ما يوصف هذا المصطلح بالإنفتاح، المشاركة، المحاسبة، التوقع، والشفافية. وتعتمد الحكامة الجيدة على دولة القانون، هذه الأخيرة التي يقصد بها عموما الحالات التي تحكمها مجموعة من القواعد المطبقة بطريقة توقعية، فعالة، وعادلة من طرف مؤسسات مستقلة عن كل أعضاء المجتمع بما فيهم الحاكمين. فالحكامة الجيدة ودولة القانون إذن، متكاملتان ومدعومتان بالقواعد الاجتماعية المطابقة التي ترشد وتفيد استعمال السلطة، بالإضافة إلى القواعد الواضحة كتلك التي تتبنى التعهدات البيئية. يشير برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى الحكامة الجيدة على انها " لا تتعلق فقط بالقضاء على الفساد الإداري بالمجتمعات، ولكن تتعلق كذلك بإعطاء الأفراد الحقوق والاليات والقدرات للمشاركة في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية ومحاسبة حكوماتهم على ما يقومون به. إنها إذن تعني عدالة ومساواة ديمقراطية للحكامة". ويعتمد الاتحاد الاوروبي خمسة مبادئ أساسية للحكامة الجيدة: الانفتاح، المشاركة، المحاسبة، الفعالية، والتنسيق. كما تعتمد منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة شبيهة من المبادئ الأساسية:

✓ الانفتاح، الشفافية والمحاسبة؛

✓ المساواة والعدالة في التعامل مع المواطنين؛

✓ النجاعة والفعالية؛

✓ وضوح وشفافية القوانين والقرارات؛

✓ لتنسيق والانسجام في بناء السياسات؛

✓ احترام دولة القانون؛

✓ وضع معايير السلوك الأخلاقية؛

يعتبر بناء حكمة جيدة من أجل تنمية مستدامة مسارا تدريجيا يتضمن تغيير في الممارسات القديمة، في المصالح الثابتة، في العادات الثقافية، وفي القواعد الاجتماعية. فالحكمة الجيدة يتسع معناها عن الاستراتيجية التنموية والمثالية القانونية حيث عرفت كذلك بمجموعة من القواعد الاجتماعية التي تحتوي على دولة القانون، محاربة الفساد والمحاسبة. وتقيد هذه المعايير سلطة الحكومة في القطاع العام، وتحد من سيطرة السوق والشركات في القطاع الخاص. فهذه المعايير تركز على المؤسسات السياسية ولكنها تشمل كذلك المجتمع المدني بما في ذلك من جماعات غير حكومية، شركات وكذلك السوق المالي. ففعالية هذه المؤسسات تكون عندما تتماشى مع القيم الثقافية العامة للجماعة وما تشركه من أفكار تجريدية باطنة وظاهرة لما تعتبره خيرا أو شرا للمجتمع.

تشجع قواعد الحكمة الجيدة الإلتزام بالقانون حيث أنه لا يمكن تفعيل قواعد الحكمة الجيدة إلا إذا كان الأفراد واعون بعواقب أفعالهم على الآخرين والإحساس بوجود تجنب هذه العواقب. إن مجهودات الإلزام والإلتزام لها القدرة على تفعيل هذه القواعد عن طريق تنبيه الأفراد بعواقب عدم الإلتزام وتوضيح مسؤولياتهم تجاه تجنب هذه العواقب، وهكذا فإن البرامج المتعلقة بإلزام القوانين والمساعدة على الإلتزام يمكنها ليس فقط، أن تزيد من العناية التي يوليها الفرد للقاعدة ولكن كذلك أن تزيد من مدى تأثير تفعيل القاعدة على سلوك هذا الفرد.

وبالإضافة إلى التماشي مع القواعد الصالحة، فإن تحقيق مبادئ الحكمة الجيدة يتطلب مؤسسات مبنية على دولة القانون. فقد شبه "أرسطو" القانون بسلطة المنطق. كما كتب "جيمس هارينتون" في القرن 17 أنه "يجب على المجتمع أن يكون إمبراطورية قوانين وليس إمبراطورية رجال" وكتب رئيس المحكمة العليا الأمريكية سنة 1803 "مارشال" أن "الحكومة الأمريكية أصبحت -بالتأكيد- حكومة قانون

وليس حكومة رجال"، أما المنظر القانوني الإنجليزي "ديسي" فقد وصف في القرن 19 ثلاثة تصورات لدولة القانون:

- ✓ يجب على الحكومات أن تلتزم بالقوانين التي تضعها؛
- ✓ أنه لا يوجد أي شخص معفي من هذه القوانين؛
- ✓ وأن تكون الحقوق الدستورية مضمونة وشاملة.

وقد تبنى بيان الألفية، اليوم، تعهدات لتشجيع دولة القانون، حيث وافقت الدول الأعضاء بأن يبدلوا مجهودات شتًا لتشجيع الديمقراطية، تقوية دولة القانون، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا والحريات الأساسية التي تشمل الحق في التنمية.

وتعرف معظم المنظمات الدولية دولة القانون بأنه شامل لكل من الإستقلالية والفعالية وسهولة الولوج إلى الأنظمة القضائية والقانونية عبر حكومة تطبق قوانين عادلة بطريقة متساوية، مترابطة منسقة، ومتوقعة على كل مواطنيها.

كما يعرف البنك الدولي دولة القانون من خلال عناصره الأساسية التي تتمثل في شفافية التشريع، عدالة القانون، التزام بالقانون، وحكومة شرعية ومسؤولة تضمن النظام وتشجع نمو القطاع الخاص وتحارب الفقر .

أما الاتحاد الأوروبي، فيصف دولة القانون بالعناصر التالية:

- ✓ تشريع يحترم الدستور وحقوق الإنسان.
- ✓ استقلالية القضاء.
- ✓ فعالية واستقلالية وسهولة الولوج إلى الخدمات القانونية.
- ✓ نظام قانوني يضمن المساواة أمام القانون.
- ✓ نظام السجون يحترم شخص الإنسان.
- ✓ فعالية الجهاز التنفيذي وقدرته على إلزام القانون وخلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للحياة في المجتمع من خلال القانون.

✓ سلطة عسكرية مراقبة من طرف سلطة مدنية في إطار دستوري.

لقد عرف الباحثون دولة القانون -كما هو الحال بالنسبة للحكامة الجيدة- بكونها قاعدة اجتماعية تصف درجة ترشيد القانون للسلوك الفردي والجماعي والحكومي. لذلك غالبًا ما تكون المجتمعات التي يسود فيها طاعة وتقدير الشيوخ هي التي تفضل

المصادر الغير قانونية. وعلى العكس من ذلك، فإن المجتمعات التي لا تسود فيها هذه الطاعة قد تكون أكثر قابلية لدولة القانون بما في ذلك المتعلق بحماية الحقوق التعاقدية وحقوق الملكية والحقوق المدنية من مساطر قضائية وحماية متساوية وحرية تعبير.

يمكن للقواعد الاجتماعية، على سبيل المثال، أن تحد من مدى تفشي الفساد في المجتمع، حيث أنه كلما كانت قواعد الامتثال للقانون قوية كلما قل الفساد. وعلى العكس من ذلك، في بعض الحالات، قد تساهم القواعد الاجتماعية التي تدين الفساد في إضعاف دولة القانون وإلزامه عبر تشجيع عدم إحترام القانون وغيرها من مجهودات الإلتزام. لذلك ينبغي فقط تشجيع القيم والقواعد الاجتماعية المكملة والمدعمة لدولة القانون كما ينبغي اعتبارها جزءا من المجهودات المشجعة لدولة القانون والحكامة الجيدة.

V- الإلتزام جزء لا يتجزأ من دولة القانون:

الإلتزام جزء لا يتجزأ من دولة القانون، فقد وصف "لون فولر" العناصر المشكلة لدولة القانون بأن القانون يجب أن يكون عاما في تطبيقه؛ منشورا للعموم؛ مرتقب ومتوقع؛ واضح؛ منسجم ومتناسق؛ الإلتزام به عملي أي أن يجمع بين الإدارة والقدرة القانونية؛ ثابت؛ ورابط بين خطاب القانون والإلزام به.

فبدون الإلتزام لا يكون لدولة القانون أي معنى. إن أهمية الإلتزام، دولة القانون، والحكامة الجيدة تتجلى بشكل واضح في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا النطاق يقول مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "كلوس توبفر": «لدى كل منا واجب إعادة الإعتبار وإحترام دولة القانون التي تعتبر أساس المجتمع العادل والمستدام... لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة إلا إذا ربطنا بين القانون، الاقتصاد، وعلاقتنا مع الأرض من جهة، وبين قيمنا وتطبيقها على الصعيد الدولي والمحلي من جهة أخرى، فالقانون يجب أن يلزم ويلتزم به من طرف المجتمع ككل، والمجتمع ككل يجب أن يشارك في هذا الواجب»

إن المجتمع الدولي من خلال المنظمات الدولية ووكالات التعاون يشجع هذا الارتباط بين طبيعة الإلتزام ودولة القانون، كما يشجع الدور المركزي الذي يلعبه هذا التصور في دعم الحكامة الجيدة والتنمية المستدامة. وإذا كان وجود هذه العناصر لا يضمن مثالية المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة، فإن غيابها يحد أو ربما يعوق تحقيق هذه

الإمكانية. كما أن غياب الإلتزام ودولة القانون المشكلتان للإستقرار الاجتماعي والثبات القانوني، قد يؤدي إلى عدم رغبة الشركات في الاستثمار نظرا لتخوفها من المخاطر التي قد تتعرض لها، وهذا ما يعتبر أصلا أساس السوق الاقتصادي. بالإضافة إلى أن غياب الإلتزام ودولة القانون يشجع الفساد مما يزيد من العواقب الناتجة عن فقدان الثقة لدى الفاعلين الإقتصاديين. مما يؤدي بدوره إلى إضعاف النمو الإقتصادي وبالتالي تجريد الحكومات من الموارد اللازمة للإستثمار في مجال التربية، الضمان الإجتماعي، الإدارة الجيدة للبيئة والتي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

VI- جعل الإلتزام أولوية للتنمية المستدامة:

رغم أن مجموعة من الدول والمؤسسات تساعد على الدفع بدولة القانون والحكمة الجيدة، فإن مجهوداتها تبقى مقيدة بتقوية التركيز على الإلزام والإلتزام. هذان الأخيران حضيا باهتمام كبير في الملتقيات الدولية يجب تحويله إلى حيز التطبيق. فلزالت هناك العديد من الدول التي تفتقد إلى الأسس الحقيقية لدولة القانون، كما أن العديد من الأنظمة القضائية والقانونية لازالت ضعيفة. وهكذا فإنه بالرغم من كبر وتطور الإطار القانوني البيئي على الصعيد الدولي والوطني، فإن المؤشرات تؤكد اضمحلالا كبيرا في نوعية البيئة وكذا في الحالة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم. ومن الأسباب التي يرجع إليها ذلك هو الاستثمار الغير الكافي لضمان الإلزام والإلتزام الفعال على الصعيد الدولي والوطني. لذلك يجب على وكالات التعاون الدولية والوطنية أن توسع مجهوداتها في مجال الحكامة الجيدة ودولة القانون من خلال التركيز على الإلزام والإلتزام.

ويتطلب تشجيع الإلتزام على ما يلي:

❖ تقوية الأسس المختبرية للإلتزام:

يجب أن تكون فعالية السياسات، ومن ضمنها المتعلقة بالإلتزام، مبنية على أسس مختبرية جيدة. فهناك حاجة إلى الزيادة في الأبحاث المختبرية لسلوكات مختلف الفاعلين (دول، شركات، أفراد...إلخ) في مختلف الظروف. فمثلا على الصعيد الوطني، يقال عن الإلتزام أنه إذا كانت "20% من المستهدفين بالقانون يلتزمون به عفويا و5% يحاولون التملص منه فإن 75% الباقية ستلتزم إذا كانت تعتقد أن تلك 5% سيلقى عليها القبض وستعاقب".

إن فهم الإطار العملي للفاعلين وكيفية تغيير سلوكياتهم يشكل أساس الأبحاث المختبرية وبالتالي يدعم الإلتزام. وقد لوحظ أن الوكالات العمومية وكذا الباحثين أصبحوا يجمعون المعطيات من أجل تحليل فعاليات السياسات والإستراتيجيات التي تدفع بالإلتزام بالقوانين البيئية، على سبيل المثال، توفر " International Regimes Database " معطيات غنية عن 23 معاهدة دولية بيئية. هذا وقد أصبحت المؤشرات تقدم أسلوبا آخرًا لتجميع وعرض المعلومات حول ظاهرة معقدة ما بطرق منسجمة، وتعمل "الشبكة الدولية للإلتزام والإلتزام البيئي" INECE مع مجموعة من الدول ضمنها كوستريكا والبرازيل لتطوير مؤشرات الإلتزام والإلتزام البيئي بها.

غير أنه مع الأسف، لازالت الكتابات في هذا المجال ضئيلة نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة في مجال الإلتزام. فهناك إذن حاجة إلى المزيد من الأنظمة الفعالة والموثوقة والمفهومة لجمع المعلومات. وفي هذا الإطار يمكن للمنظمات الدولية الغير الحكومية والشبكات الدولية كـ INECE أن تلعب دورا هاما في جمع والتأكد من المعلومات.

❖ استعمال آليات جديدة للتحليل:

يجب أن تستعمل تقنيات جديدة لتحليل مشاكل الإلتزام بما في ذلك "أنظمة المقاربة" (Systems approaches)، المقاربة الهيكلية، دراسات الحالات، استجواب الفاعلين المعنيين وغيرها من التقنيات التي تمكن من فهم العلاقات بين الإنسان والبيئة.

❖ تقوية الأسس النظرية للإلتزام:

توفر نظريات الإلتزام تفسيرات حول الأسباب التي تدفع مختلف الفاعلين للإلتزام أو عدم الإلتزام بالقوانين الدولية والوطنية. فبعض النظريات تفترض أن ما يدفع الفاعلين بالإلتزام أو بعدمه مبني على تقدير منطقي لمدى عواقب أفعالهم -تجاه القانون- على منافعهم (منطق العواقب أو مقارنة الأفعال الجماعية Logic of consequences أو Collective-action Approach)

كما تتفحص نظريات أخرى نطاقا أوسع من العوامل المشكلة للسلوك بما في ذلك مدى توافق السلوك للقواعد الأساسية (منطق التوافقية أو مقارنة العادات الاجتماعية) (Logic of Appropriateness أو Social-practice Approach)

ولكي يكون صناع السياسة فعالين، يجب عليهم أن يستوعبوا ويفهموا هذه النظريات حتى يتمكنوا من وضع افتراضاتهم النظرية وقياس نتائجها وإصلاحها -إذا دعت الحاجة إلى ذلك- حتى يضمنوا نجاحها.

❖ تشخيص المشاكل:

تساعد النظريات الجيدة والمعطيات المختبرية الموثوقة على تشخيص -بطريقة مضبوطة- المشاكل المؤسسة لحالات عدم الإلتزام. ومن بين الأسئلة التي تحاول الأجوبة عليها نذكر ما يلي: لماذا يصعب معالجة بعض المشاكل مقارنة بالبعض الآخر؟ ماهي بالتدقيق مصادر عدم الإلتزام؟

من المعلوم أن غالبا ما تكون ميزانية المؤسسات المكلفة بالإلتزام والإلزام محدودة، مما يضطرها إلى البحث عن الطرق الأقل تكلفة والأكثر فعالية لضمان الإلتزام من خلال التركيز على عامل الأهمية، والعامل العملي وعامل المخاطر، ثم التركيز بعد ذلك على المشاكل التي تسبب أكبر الأضرار البيئية والمهددة للصحة العمومية. وقد طورت آليات جديدة من أجل تسهيل تشخيص مشاكل الإلتزام رغم أنه يجب أن تبدل مجهودات أكبر في مجموعة من الدول لتطوير آلياتها من أجل تشجيع الإلتزام.

❖ فهم وإشراك الفاعلين:

عند تشخيص المشاكل، يجب أن تكون لصناع السياسة-على جميع الأصعدة- رؤية تشمل كل الفاعلين في المجالات التي يريدون تقنينها. مجموعة من نظريات الإلتزام الجديدة تتجه نحو المنظور الذي يشمل العديد من الكيانات ويتأثر بمجموعة من القوى المساهمة في السلوك الإلتزامي وليس فقط الفاعلين التقليديين كالدولة والشركات، فمثلا تلعب الصحافة، المنظمات الغير الحكومية، المؤسسات المالية، العلماء، والأفراد... دورا هاما في دعم الإلتزام ودولة القانون والتنمية المستدامة لذلك ينبغي على صناع السياسة إشراك هؤلاء الفاعلين بغية التوصل -بطريقة فعالة وكفأة- إلى التغيير السلوكي المرغوب فيه لدى المجتمع المستهلك.

❖ تقوية دور المجتمع المدني:

تتطلب تقوية الإلتزام آليات تشجع مشاركة المواطنين في الحكامة بما يشمل ذلك من سهولة الولوج إلى القضاء وما يحمل ذلك من ضغوط على و بإستعمال الأنظمة القضائية والقانونية. و الملاحظ أن المجتمع الدولي يتجه في هذا الإتجاه، حيث تضمن اتفاقية "آرهوز" مثلا حق الولوج إلى المعلومات، المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، وحق الولوج إلى القضاء في مجال البيئة. هذه الحقوق تضمن مشاركة المواطنين في الإلزام والإلتزام بالقوانين البيئية كما تبني القواعد المكملة والمدعمة لدولة القانون والحكامة الجيدة.

❖ بناء القدرات لدى المنفذين للقانون والمجتمع المستهدف:

لقد أصبح من الضروري الزيادة في تدعيم بناء القدرات لدى المستهدفين بالقانون حتى يلتزمون به ولدى المسؤولين-قضاة، صناع السياسة، وغيرها من المسؤولين الحكوميين- على إلزامه حتى يضمن الإلتزام. فقد صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الإقتصاد الأوربية في الأمم المتحدة والمؤسسة العالمية للبيئة دليلا لتسهيل التنفيذ والإلتزام بالمعاهدات الدولية البيئية. كما ينبغي على صناع السياسة والمشرعين أن يعملوا بطريقة تكاملية وأن يبنوا القدرات اللازمة للتوصل إلى الإلتزام والتنمية المستدامة. وهناك أمثلة كثيرة تدل على نجاح بعض التجارب على الصعيد الدولي كاتفاقية "موريال" وعلى الصعيد الجهوي كبرنامج الاتحاد الاوربي للولوج (the European Union accession process). كما طور البنك الدولي "نظام استراتيجية الدولة" الجديدة. لكن يبقى مشكل الدول الضعيفة يستلزم عناية خاصة.

❖ بناء الإرادة السياسية وزيادة التمويل:

لقد أصبح من الضروري أن يدعم صناع السياسة -سواء حكوميين أو أعضاء المجتمع المدني- من أجل تحقيق التغييرات الجذرية اللازمة لدولة القانون والتنمية المستدامة، كما يجب مساعدتهم على بناء الإرادة السياسية اللازمة داخليا لتحقيق التغيير المطلوب من خلال توفير التمويل والإرادة اللازمين.

❖ تقوية القواعد المكملة والمدعمة للإلتزام ودولة القانون:

من أجل تدعيم مجهودات تقوية الإلتزام ودولة القانون ينبغي تعويض ثقافات الفساد بثقافات الإلتزام، فالثقافات المبنية على عدم الإلتزام مثيلة بالمباني التي ليس لها أسس وبالتالي يحتمل سقوطها. لهذا يجب أن تستثمر مجهودات إضافية لتشجيع القواعد الاجتماعية المكملة والمشجعة لدولة القانون وللإصلاح القانوني والقضائي. وينبغي أن تشمل هذه القواعد على مبادئ الحكامة الجيدة، دولة القانون، الإلتزام، والإمتثال والوفاء للقانون. كما يجب التركيز على المجال البيئي على وجه الخصوص. ومن أجل تسريع التطور نحو تنمية مستدامة، يجب تحسين التنسيق وزيادة دعم المجهودات المتعلقة سواء بالمشاكل الشاملة لدولة القانون والحكامة الجيدة أو بتحليل وتجميع المعطيات المختربية. غير أن النجاح يستلزم إعطاء الأولوية للإلتزام والإلتزام في البرامج الدولية.

فما "تتطلبه الحكمة" إذن هو أن نحسن الطرق التي يسير بها القانون نحو تنمية مستدامة من خلال تقويتها وضمان الإلتزام بها. ويبقى السؤال المطروح هو: ماهي العواقب التي ينبغي أن نعاني منها قبل أن نحصل على الإرادة السياسية والزعامة الكافيتين لتولي مسؤولية هذه المجهودات الهامة واللازمة؟. فالتحدي صعب ولكن يمكننا أن ننجح.